أداؤنا تتمة

06 إرساء أسس متينة للحوكمة والعمليات المسؤولة

يؤدي الإنماء دورًا محوريًا في إدارة النشاط المالي للأفراد والشركات بوصفه مؤسسة مالية موثوقة، وذلك في ظل بيئة مالية تزداد تعقيدًا نتيجة تنامي المتطلبات التنظيمية والتحولات التقنية المتسارعة والتغيرات المستمرة في عوامل السوق. وانطلاقًا من هذه المسؤولية، يرسّخ المصرف قيم السلوك الأخلاقي والمساءلة في صميم منظومته الرقابية، مستندًا إلى ثقافة مصرفية قائمة على النزاهة والتوافق التام مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يلتزم المصرف بأعلى معايير الحوكمة الدولية، ويولي اهتمامًا بالغًا بالامتثال الصارم للأنظمة واللوائح، وتفعيل ضوابط فعّالة لمكافحة غسل الأموال والفساد، وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال بكفاءة عالية، فضلًا عن تعزيز قدرات الأمن السيبراني بأحدث التقنيات. ويتولى الإشراف على هذه الأولويات مجلس إدارة يتمتع أعضاؤه بخبرات واسعة، وفريق تنفيذي يعمل ضمن هيكل تنظيمي واضح المعالم ومحدد الصلاحيات.

الحوكمة والمساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي

يخضع المصرف لإشراف مجلس إدارة يضمّ نخبة من الكفاءات ذوي الخبرات الطويلة كلّ في مجال تخصصه. ويتولى المجلس رسم الرؤية العامة للمصرف وتوجهاته الاستراتيجية والإشراف على شؤون الاستدامة، ويعيّن أعضاؤه وفقًا للاشتراطات التنظيمية المعتمدة. ويتألف المجلس بالكامل من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين لضمان اتخاذ قرارات موضوعية وشفافة تدعمها قواعد صارمة لمنع تعارض المصالح. ويتيح هذا الاستقلال في الرقابة إخضاع الإدارة التنفيذية لمراجعة دقيقة، ويعزز ممارسات حوكمة راسخة تُرسي أسس الثقة طويلة المدى والنمو المستدام. وخلال عام 2025، انضمت الأستاذة مرام محمد بن نمي إلى عضوية المجلس، مما أضاف بُعدًا جديدًا في التنوع والتمثيل ورافدًا نوعيًا من الرؤى والخبرات.

ويراعي المجلس، في إطار مسؤولياته الإشرافية الشاملة، القضايا المرتبطة بالاستدامة كالحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام والأهداف الاستراتيجية طويلة المدى. ويوفر الإنماء برامج تدريبية متخصصة وشاملة في مجال الاستدامة لأعضاء المجلس، بما يطور من كفاءتهم في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على أعلى مستويات القيادة. كما تُدرج مؤشرات الاستدامة ضمن معايير تقييم أداء المجلس لضمان متابعة مستمرة لهذه الأولويات.

وتحدد مدونة السلوك معايير السلوك الأخلاقي والمهني في الإنماء، وتسري أحكامها على جميع مستويات المصرف بدءًا من مجلس الإدارة ووصولًا إلى الموظفين والموردين. ويعطي المصرف أولوية رئيسية لتجنب تعارض المصالح من خلال إطار حوكمة شامل يستوجب إفصاحات واضحة ورقابة من المجلس واستبعاد الأطراف ذات المصلحة من عملية صنع القرار، مع تطبيق المراجعة المستقلة والموافقات اللازمة. وتخضع معاملات الأطراف ذات العلاقة لإطار مخصص يكفل إبرامها وفق شروط تجارية عادلة، مدعومًا بإفصاح مركزي وموافقات متعددة المستويات وتقارير شفافة للجهات التنظيمية، بما يصون مبدأ العدالة ويحقق الامتثال التنظيمي الكامل.

وضمّن المصرف خلال عام 2025 عناصر الاستدامة في مدونة السلوك، ووقّع جميع الموظفين على الالتزام بأحكامها. ويعزز هذا التوجه ثقافة اتخاذ القرارات الأخلاقية، ويرسي معايير سلوكية ثابتة ومنسجمة على مستوى جميع إدارات المصرف وأقسامه، ويضمن إدراج اعتبارات الاستدامة في الممارسات المصرفية اليومية بشكل مؤسسي ومستدام.

وحدّث المصرف خلال عام 2025 سياسات وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات، بما يعزز قدرة أصحاب المصلحة على الإبلاغ عن أي سلوك غير سليم أو غير أخلاقي أو مخالف للمعايير المهنية المعتمدة داخل المصرف.

ويرتكز نهج الالتزام في المصرف على الامتثال التام للأنظمة واللوائح المعمول بها والسياسات الداخلية المعتمدة، مع إرساء ثقافة التزام راسخة في جميع الإدارات التشغيلية والرقابية. ويُعدّ الالتزام مسؤولية مشتركة يقودها مجلس الإدارة والإدارة العليا وتمتد لتشمل كل موظف في المصرف، وتتعزز بخطة التزام سنوية قائمة على تقييم المخاطر ومراجعة مستمرة للسياسات لضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية. وخلال عام 2025، رفع المصرف مستوى وعي الموظفين ومعرفتهم المؤسسية بأنظمة البنك المركزي السعودي وتعليماته من خلال بوابة الإنماء للأنظمة (alinma Rule Book Portal)، وهي قاعدة بيانات مركزية متاحة على الشبكة الداخلية للمصرف. وإلى جانب ذلك، أطلق المصرف بوابة الالتزام الرقابي (Regulatory Compliance Portal) لتبسيط إجراءات طلبات الالتزام والردود عليها عبر الأتمتة ومسارات عمل واضحة وأدوات متابعة وإدارة ميسّرة.

تعزيز استمرارية الأعمال وجاهزية التعافي

عزّز المصرف خلال عام 2025 منظومة استمرارية الأعمال من خلال ربط برنامجها بالأهداف الاستراتيجية ومتطلبات الجهات التنظيمية المتزايدة ومعايير المرونة التشغيلية، مع الإدارة الفعّالة لمخاطر الأطراف الخارجية والتكيّف مع التحول الرقمي بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي. واستنادًا إلى توجيهات البنك المركزي السعودي، نفّذ المصرف تمارين للتعافي من الكوارث ومحاكاة لسيناريوهات الأزمات واختبارات جاهزية ربع سنوية، أكدت جميعها فاعلية الخطط والإجراءات وقدرات الاستجابة وتمكّن الفِرَق من تطبيقها بوضوح واحترافية.

وطبّق المصرف كذلك ضوابط حماية تضمن استمرار توفر الخدمات الحيوية عند وقوع أي انقطاع غير متوقع، ومنها الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف الجوال وأجهزة الصراف الآلي وبوابات الدفع الإلكتروني. ويدير الإنماء منظومة استمرارية الأعمال وفق إطار منظّم يتوافق مع استراتيجية المصرف لعام 2025 وإطار استمرارية الأعمال الصادر عن البنك المركزي السعودي ومعايير آيزو الدولية، مستفيدًا من الدروس المستخلصة من الحوادث والاختبارات والمستجدات التنظيمية لتحسين البرنامج باستمرار. وتوفر مراكز البيانات المزدوجة النشطة، ومواقع التعافي من الكوارث واستمرارية وصول العملاء إلى خدماتهم المصرفية وترتيبات عمل مرنة للموظفين أثناء الحوادث، مع تقليل الحاجة إلى التنقل ودعم أهداف المرونة التشغيلية والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في آن واحد.

إدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

يدرك المصرف أن مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة قد تؤثر تأثيرًا جوهريًا في النتائج المالية والسمعة والامتثال التنظيمي، ولذلك يتبنى المصرف نهجًا استباقيًا لإدارة هذه المخاطر في جميع عملياته. وانسجامًا مع ذلك، شرع المصرف في دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في إطار إدارة المخاطر لدى الإنماء، وفق خارطة طريق منهجية ومرحلية من خلال تنسيق وثيق بين إدارتي المخاطر والاستدامة، بما يدعم النمو المستدام ويحقق قيمة طويلة المدى. ويحدد المصرف عوامل المخاطر المحتملة المؤثرة فيه أو في عملائه ويقيّمها باستخدام مقاييس التصنيف البيئي والاجتماعي والحوكمي وتحليل السيناريوهات والأطر المرجعية الدولية ذات الصلة. وخلال العام الماضي، أصدر المصرف إطار مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ليرسي بذلك منهجية موحدة ومنظمة لتحديد هذه المخاطر وتقييمها وإدارتها على مستوى جميع إداراته وأنشطته.

خصوصية البيانات والأمن السيبراني

يدير المصرف خصوصية البيانات من خلال نموذج تشغيلي مركزي وواضح المعالم، يتولى فيه مسؤول حماية البيانات الشخصية مهام الإشراف العام، فيما تتولى وحدة خصوصية البيانات، العاملة ضمن إدارة البيانات المؤسسية، الإدارة اليومية والرقابة التشغيلية. ويضمن هذا النموذج تطبيقًا منسجمًا لمتطلبات حماية البيانات، ومتابعة فعّالة لمستوى الالتزام، واستجابة سريعة لأي مخاطر تتعلق بخصوصية البيانات على مستوى جميع إدارات المصرف.

وعلى الصعيد ذاته، يُدير الإنماء منظومة الأمن السيبراني وفق نموذج تشغيلي مركزي واضح المعالم والمسؤوليات، إذ تتولى مهام الإشراف والرقابة العليا بالمدير التنفيذي لأمن المعلومات (CISO)، فيما يتولى قطاع الأمن السيبراني الإدارة التشغيلية اليومية، شاملةً تنفيذ الضوابط الأمنية ورصدها وإنفاذها. ويكفل هذا الهيكل التنظيمي ثلاثة مرتكزات أساسية: التطبيق المتسق لسياسات الأمن السيبراني ومعاييره، والرصد الفعّال للامتثال للمتطلبات التنظيمية ومتطلبات الأمن الداخلية، والاستجابة الفورية للتهديدات السيبرانية والثغرات الأمنية في مختلف أرجاء المؤسسة.

أحرز المصرف خلال عام 2025 تقدمًا ملموسًا في تعزيز إطار خصوصية البيانات، فطوّر السياسات والمعايير والإجراءات الأساسية للخصوصية واعتمدها بصيغتها النهائية بالتعاون مع إدارات الأمن السيبراني والمشتريات وغيرها من الإدارات الرقابية. كما رفع المصرف مستوى الحوكمة التعاقدية من خلال تعزيز بنود الخصوصية واتفاقيات معالجة البيانات وآليات الرقابة على الأطراف الخارجية. وواكب الإنماء المتطلبات التنظيمية والإشرافية المتجددة، محافظًا على توافقه مع نظام حماية البيانات الشخصية (PDPL) واللائحة التنفيذية ومتطلبات البنك المركزي السعودي. ورفع المصرف كفاءة العمليات وقابليتها للتتبع من خلال التعاقد مع مزود خدمات متخصص لأتمتة عمليات خصوصية البيانات الأساسية. وأسهمت هذه الإجراءات مجتمعةً في رفع مستوى نضج منظومة الحوكمة وتعزيز الصلابة التشغيلية للمصرف.

ويختبر المصرف ضوابط خصوصية البيانات بصفة دورية من خلال مراجعات داخلية ينفذها قطاعا الالتزام والمراجعة الداخلية، إضافة إلى تقييمات خارجية تنظيمية وإشرافية من البنك المركزي السعودي ومراجعين مستقلين. وتوفر هذه المراجعات تأكيدًا موضوعيًا حول فاعلية حوكمة المصرف وضوابطه في مجال خصوصية البيانات. ولم تُسجَّل أي حالات اختراق للبيانات الشخصية خلال عام 2025.

للاطلاع على سياسة الخصوصية في الإنماء:

وخلال عام 2025، نفّذ المصرف 112 نشاطًا توعويًا وتدريبيًا في مجال خصوصية البيانات، ضمن برامج الالتزام والحوكمة الأشمل لديه. وركّزت هذه الأنشطة على رفع وعي الموظفين بالتزاماتهم بموجب نظام حماية البيانات الشخصية وممارسات التعامل المسؤول مع البيانات ومبادئ الخصوصية الأساسية.

حقّق الإنماء خلال عام 2025 قفزةً نوعيةً في منظومة قدراته السيبرانية، تجلّت في إطلاق مركز الدفاع السيبراني الذي يتولى رقابة أمنية متواصلة واستجابة فورية للحوادث على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، إذ يستوعب معالجة أكثر من 72,000 تنبيه أمني فصليًا. وعلى صعيد الكشف عن التهديدات، أرسى المصرف قاعدة بيانات أمنية مركزية تُمكّن من إجراء تحليلات متقدمة وتهيئة حالات استخدام أمنية مستقبلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، فيما تتولى وحدة استخبارات التهديدات السيبرانية بمعالجة أكثر من 11,900 تنبيه استخباراتي فصليًا، دعمًا للكشف الاستباقي عن التهديدات وتعزيزًا للجاهزية الأمنية.

وبالتوازي مع ذلك، يواصل الإنماء تمتين ركائز إدارة المخاطر السيبرانية عبر منظومة متكاملة من التقييمات الدورية لمخاطر الأمن السيبراني، واختبارات الاختراق، وفحص الثغرات الأمنية، ومراجعات البنية التقنية لضمان الانتشار الآمن والمتين للتقنيات المعتمدة. ويحافظ المصرف على مستوى رفيع من الامتثال التنظيمي، معززًا بحيازة شهادات دولية معتمدة، في مقدمتها ISO 27001 و PCI DSS و SWIFT، إلى جانب الالتزام الكامل بالمتطلبات السيبرانية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) والهيئة الوطنية للأمن السيبراني وهيئة السوق المالية. ويسعى فريق الأمن السيبراني في الوقت ذاته إلى ترسيخ ثقافة الأمن المؤسسي وتعميقها عبر حملات توعوية متواصلة وبرامج تدريبية متخصصة تطال مختلف قطاعات المؤسسة. وتستند هذه المبادرات المتكاملة إلى منظومة حوكمة راسخة، وتطوير منهجي مستمر للسياسات، واستراتيجية أمن سيبراني تمتد للفترة من 2026 إلى 2028.